إشكالية اللغة والدين والاقتصاد

في عملية التكامل القومي والوحدة الوطنية

دراسة في النموذج السوداني

د. عبد الوهاب إبراهيم الزين*

مقدمة:

تعتبر مسألة التكامل القومي والوحدة الوطنية واحدة من أهم القضايا الأفريقية الراهنة التي تتطلب دراسات علمية جادة من أجل الوصول إلى حل حاسم لهذه المسألة من جميع جوانبها. وتأتي ضمن هذه المسألة الصراعات الجهوية بتجذراتها وأسبابها المختلفة كواحدة من الروافد الأساسية التي تؤرق كمال الوحدة الوطنية والاستقرار السياسي في معظم الدول الأفريقية. إن تجذرات هذه الصراعات حسب ما تتناوله هذه الورقة، تعود إلى عوامل تاريخية صدر عنها فهم خاطئ لأصول القبلية في بعض هذه الدول والتي من ضمنها السودان. ونتجت عن هذا الفهم الخاطئ مؤشرات نفسية بجانب المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، والتي من شأنها العمل على تكريس الفرقة والتشتت بين التعدديات القبلية والإثنية المختلفة. هذه المؤشرات الموضوعية أدت إلى بروز فجوات وحواجز نفسية بين التعدديات القبلية. وفي ظل هذه الفجوات ظهرت اتجاهات تعبر عن سلوك قبلي يطغى على اتجاهات تعبر عن السلوك القومي في أوساط البعض منتجة أحقاداً قبلية وجهوية في النموذج السوداني امتدت إلى جانب ما كان يدور من صراع دموي بين الشمال والجنوب، إلى نوع من الصراع بين التكوينات القبلية داخل الأقاليم الشمالية والجنوبية كل على حدة.

إن الدولة السودانية الراهنة مثلها مثل معظم الدول الأفريقية الشبيهة، أصبحت بتعدياتها المختلفة واقعاً تمثل فيه التاريخ المشترك، ومصيراً تحزمه المصلحة الاقتصادية المشتركة. وتراهن هذه الدولة في استقرارها السياسي وتطورها وتحديثها على وحدة أراضيها وتكامل قومياتها. لذا فإن

*جامعة التحدي- المكتبة المركزية، سرت-ليبيا.

كل مستدعيات التجزئة وأسبابها ستبقى موضع نظر ودراسة وتمحيص، وكل العوامل التي من شأنها العمل على تعزيز السلوك القومي وتنمية التوجهات الإيجابية نحو التكامل والوحدة موضع اهتمام الباحثين.

استنادا إلى هذه المقدمة، سوف نتناول في هذه الورقة أهم العوامل الموضوعية ذات الصلة بمسألة التكامل القومي والوحدة الوطنية في السودان، تاركين العوامل الذاتية لسانحة أخرى.

اللغة وإشكالية احتكار السوق اللسانية

فرديناد دي سوسير المؤسس لعلم اللسانيات يعرف اللغة بأنها النظام الذي يدعم تأويل الخطاب الخاص في إطار جماعة معينة تتميز بنسق من العلاقات، وترتبط أمرها بتوفر مجموعة من العبارات التي لها دور أساسي في صيرورة الجماعة الاجتماعية[1]، وهي وسيلة انتقال وبث الثقافات والوعاء الذي تعبر من خلالها المعتقدات والآراء[2]. واللغة بمفرداتها وبالمفاهيم التي تصيغها تشكل إدراك المتحدثين بها واتجاهاتهم واستجاباتهم نحو المجتمع الذي ينتمون إليه. وهي بذلك مكون أساسي من مكونات ثقافة جماعة بشرية معينة وطرق حياتها. وبهذا المفهوم تساعد اللغة في تحديد هوية الجماعات البشرية وانتمائها المكاني والثقافي. وقد تقوم الجماعات الثقافية بالدفاع عنها والمحافظة عليها كعنصر أساسي من عناصر ثقافتهم. كما قد تتخلى عنها تلك الجماعة في سبيل القبول والاندماج في جماعة ثقافية أخرى[3].

إلا أن اللغة ليست دائماً ترتبط بالمجال المكاني فقد تنتقل عبر المهاجرين وعبر الاستعمار من مكان إلى آخر. كما أنها ليست دائماً جامدة تحتفظ بمفرداتها كجذور ثابتة، ولكنها تتطور وتتعدل لتقابل مقتضيات التطور التاريخي. كما وأن مقومات اللغة لا تشكل أفقاً منغلقاً بقدر ما تطرأ عليها تحولات تتناسب صياغتها مع الموضوعات الاجتماعية المواكبة. ومثلما قد تتطور اللغة، فإن بعض اللغات التي سادت في عصور معينة تموت وتنتهي في عصور لاحقة فنجد اليوم حوالي 6000 لغة مازالت حية من جملة اللغات التي تراوحت ما بين 10000 و15000 في عصور ما قبل التاريخ[4].

تاريخياً شهد السودان سيادة لغات محلية عديدة قبل دخول العربية كلغة غالبة لمعظم أهل السودان. فعلى سبيل المثال يذهب بعض الباحثين إلى أن اللغة النوبية سيطرت كلغة تخاطب بعد زوال اللغة المروية، وتنتشر اليوم من (كوم أمبو) شمالاً إلى (الغدار) جنوباً. كما انتقلت مع هجرات النوبة الداخلية إلى أواسط السودان وإلى شمال كردفان في منطقة (جبل حراز) وشمال دارفور عند (جبل

ميدوب). بعد دخول المسيحية السودان حوالي القرن السادس الميلادي ومع الحاجة إلى فهم تعاليمها بترجمتها إلى اللغة النوبية، استعارت اللغة النوبية الحروف القبطية وأضيفت إليها حروف أخرى من اللغة الديموطيقية مما جعلها لغة كتابة وقراءة بعد أن كانت لغة شفهية للتخاطب فقط.

بدخول العرب المسلمين السودان، أصبحت اللغة العربية باعتبارها لغة القرآن، تمثل قيمة جديدة لدى السكان المحليين الذين أسلموا وذلك لفهم الدين الجديد وتعاليمه. ومن ثم أصبح تعليمها مواكباً لضرورة حفظ القرآن في (الخلاوي) القرآنية التي انتشرت في البلاد. إلا أن ألفاظ العربية ومخارج حروفها تأثرت باللكنات المحلية السائدة وما زال هذا التأثير بايناً في أوساط الذين استعربوا على مستوى الثقافة من أولئك المحليين.

مع التطور التاريخي والسياسي نحو الدول الوطنية، ومع ضرورة وجود وسيط لغوي تؤمّن التواصل الداخلي والتفاهم بين القوميات التي جمعتها الدولة الوطنية، أصبحت هناك حاجة لتدريس اللغة العربية في المدارس النظامية. هذا أدى إلى الانتشار التدريجي للغة العربية بوصفها لغة مشتركة (Lingua franca) لا على حساب اللغات المحلية ولكن لتكون معها جنباً إلى جنب مع هذه اللغات مع التأثير عليها والتأثر بها. فدخلت الكثير من المفردات العربية إلى معاجم تلك اللغات المحلية كما تأثرت اللغة العربية ببعض المفردات المحلية في مناطق التماس مع مناطق هذه اللغات المحلية. بتأثير من الألسنة المحلية ولهجاتها تشكلت فيما بعد اللهجة العربية السودانية المميزة عن اللهجات العربية في البلاد العربية الأخرى كنظام لغوي للمعاملات الشعبية اليومية في المناطق الحضرية المختلطة القوميات وفي المناطق البدوية ذات الطابع العروبي في الأرياف. فيما أصبحت اللغة العربية الفصحى تستعمل في الخطاب الديني والرسمي وفي نظم التعليم والتربية.

بانضمام الجنوب السوداني بلغاته المتعددة ومع التواصل التجاري، نقل التجار الشماليون مفردات اللغة العربية بلكنة محلية تطورت فيما بعد ومع مزيد من التواصل إلى ما يعرف اليوم "بعربي جوبا"

في مرحلة لاحقة وبدخول السودان تحت الحكم الثنائي، حدث تطور جديد في نمط السلوك اللغوي حين بدت اللغة الإنجليزية رمزاً للهيبة النخبوية (Prestige) لدى طبقة المتعلمين السودانيين باعتبارها وسيلة إلى المجالات الوظيفية المرموقة، دون أن يكون لها دور بارز في أوساط العامة من غير المتعلمين. كما أصبحت اللغة الإنجليزية لغة التعليم الكنسي في الجنوب على حساب اللغة العربية ولسان صفوته من الجنوبيين الذين نالوا قسطاً من التعليم. وفيما بدا الانحسار التدريجي للغة الإنجليزية

فيما بعد مع حركة التعريب في المدارس الثانوية في الشمال، ظلت اللغة الإنجليزية في الجنوب في الانتشار في ظل عدم الثقة في العروبيين الشماليين ولغاتهم.

في إطار الدولة الوطنية تكمن أهمية اللغة في اعتبارها وسيلة الاتصال والتفاهم بين أفراد المجتمع. ويرى بعض الباحثين فيها معياراً حقيقياً للانتماء القومي. ولعل من أهم الباحثين السياسيين الذين أكدوا على أهمية اللغة ودورها كوسيلة اتصال تقلل من مخاطر التعدد القومي في الدولة الوطنية، عالم السياسة الأمريكي كارل دويتش وذلك في إطار نظريته العامة للاتصالات. لقد تأثر دويتش بنموذج الضبط والاتصال الذي طوره نوربرت وايز كما تأثر بكتابات تالكوت بارسونز في فهمه للدور الفعال الذي تقوم به نظم الاتصالات في الدول متعددة القوميات. ويرى أن وجود نظام اتصالات فعال من ضمنه عامل اللغة، ركيزة أساسية من ركائز الوحدة الوطنية والتجانس القومي[5]. من جانبهم تناول بعض المختصين في علوم اللغات ومن المهتمين بالشأن السياسي والاجتماعي في السودان قضية اللغة في إطارها التعددي ما بين هيمنة لغة الأغلبية والتعايش الأخوي بين اللغات السائدة. وبهذا الصدد، تناول الباحث السوداني عشاري أحمد محمود في دراسة له عن جدلية الوحدة والتشتت، دور اللغة ووجودها المادي الفاعل في الكل الاجتماعي. فنجده يستلهم مقولات لويس التوسير ويقترح إدراج الظاهرة اللغوية كمستوى ممارسة لسانية لها ذاتيتها وفاعليتها داخل المنظومة الكلية وترتبط نظرياً وعملياً بعلائق جدلية بمستوى الممارسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ويرى أن "قضايا الوحدة الوطنية في السودان، ومن حيث أنها ترتبط بالممارسات السياسية والإيديولوجية والاقتصادية، لن تكتمل في غياب حل لقضية اللغة المتجذرة أصلاً من تفاعلات تلك الممارسات[6]".

في المجتمعات متعددة اللغات كالمجتمع السوداني، وفي حال فرادة الجماعة العرقية بلغتها الخاصة، تتحول اللغة إلى ظاهرة تتأصل بها العرقيات وتكون رمزاً لتعبئة الشعور العرقي عند تصاعد الصراعات بين الجماعات المختلفة. ولعل مما يدل على ذلك الحرب الأهلية التي شنها الباسكيون من أجل الانفصال على أساس لغوي. وانطلاقاً من هذه الإشكالية، يتناول عشاري تحليلاً موضوعياً لقضية الهيمنة اللغوية في السودان ويذهب إلى القول بإمكانية الانتقال التدريجي من اللغات المحلية إلى اللغة العربية وأن عملية انتشار اللغة العربية على حساب اللغات المحلية وانحسارها، عمليتان مترابطتان تاريخياً. هذه العملية التي ترتكز، حسب رأيه، علي أسس مادية تتصل بأصول جذرية بخلخلة الأسس الاقتصادية والسياسية والإيديولوجية الداعمة للغات المحلية، عملية حتمية ما لم تعمل الظروف السياسية علي إعادة إنتاج تلك الأسس المادية الداعمة لسريان اللغات المحلية كما هي في حالة تمفصل الأطراف الإقليمية المميزة بلغاتها المحلية[7]. إلا أنه من غير المؤكد وفي ظل الظروف الراهنة التي

تعمل في اتجاه إحياء اللغات المحلية، أن يكون للغة العربية دور فاعل في تعبئة الحس القومي في أوساط الأقليات السودانية التي تعتز بلغاتها المحلية.

ولعلنا نجد في سياسات الأقلمة الحالية، تشجيعاً في اتجاه انبعاث اللغات المحلية ولاسيما إذا ما سعت بعض الجامعات الإقليمية إلى تدريس اللغات المحلية وبذلت جهوداً لتحديثها للإنتاج الكتابي لاستيعاب التراث المحلي (جامعة دنقلا وفكرة تدريس اللغة النوبية مثال على ذلك)، عندئذ وفي ظل ازدهار الوعي بقيمة اللغات المحلية كوعاء للتراث الشعبي والفنون المحلية، لن تكون اللغة العربية ونزوعها إلى احتكار السوق اللسانية، عاملاً حاسماً في بنية الوعي القومي في السودان.

إن المسألة التي تثير الجدل بين القوميات المختلفة في إطار الدولة القومية هي فرض لغة قومية معينة كلغة رسمية للدولة (official language) كما هي الحال في الولايات المتحدة. ففي الولايات المتحدة بالرغم من أن دستورها وقوانينها الفدرالية لا تحدد لغة رسمية ورغم أن حوالي 18% من المقيمين بها يتحدثون بلغات غير الإنجليزية، فإن المعارضين للاعتراف الضمني بالتعدد اللغوي في نظم التعليم والامتحانات، يرون ضرورة الاعتماد على اللغة الإنجليزية وحدها باعتبارها ضماناً للوحدة الوطنية (Unifying glue of the United States) وصيانة لعملية الأمركة والتوجهات نحو التثاقف الأمريكي (acculturation) التي تتبناها القوميات المختلفة والتي قد تتعرض لنوع من الانهيار مع تشجيع حركة التعدد اللغوي في المعاملات الرسمية. تمكن هؤلاء رغم اعتراض كثير من الاثنيات من تمرير قانون "رسمية اللغة الإنجليزية" في 23 ولاية أمريكية في بداية التسعينيات من القرن العشرين[8]. المعارضون لرسمية اللغة الإنجليزية في هذه الولايات يرون أن هذه القوانين تكرس العنصرية والتمييز العرقي.

إشكالية اللغة الرسمية في السودان واعتبار اللغة العربية لغة رسمية كما ورد في دستور 1973 وفي دستور السودان الانتقالي، لا تشكل جدلاً كبيراً كما هي الحال في بعض البلدان الأخرى. إذ أنه بجانب اللغة العربية هناك اعتراف ضمني باللغة الإنجليزية كلغة للتعليم في الجنوب إلى جانب أنها تسري في الشمال ليست كلغة رسمية ولكن كلغة نخبوية وكوسيلة للبحوث العلمية. ولا نعتقد أن وجود اللغة الإنجليزية كلغة رسمية في الجنوب يثير الحفيظة الوطنية باعتبارها لغة أجنبية . فكثير من البلدان تبنت لغات غير وطنية لغات رسمية لها. في نيجيريا على سبيل المثال حوالي 350 لغة محلية أهمها لغات الهوسا واليوربا والبيبو. ومع ذلك تظل اللغة الإنجليزية هي اللغة الرسمية للبلاد.

كما وأن الاعتراف بلغتين رسميتين في السودان لا يخرج عن الإطار المتبع في دولة مثل كندا التي تعترف حسب تشريع اللغة الرسمية الصادر 1969 باللغة الفرنسية كلغة رسمية في مقاطعة كويبك

واللغة الإنجليزية في المقاطعات الأخرى من البلاد. أما اللغات المحلية الأخرى في السودان، وعلى العكس من اللغات المتواجدة في الولايات المتحدة ما زالت لغات مخاطبة فقط في حدود الأقليات التي تتحدث بها ومازالت أية واحدة منها غير قابلة لأن تكون لغة مشتركة (mutually incomprehensible) . هذا الأمر يعيق الاعتراف بأي منها لغة للمعاملات العامة أو الرسمية.

هذه العوامل الموضوعية لقضية اللغة في السودان والمتمثلة في رسمية اللغة والتي غالباً ما يركز عليها المهتمون بمعالجتها، لا تشكل إلا قدرا يسيرا من الأهمية في مسالة التكامل القومي في السودان. لذلك يمكن غض النظر عن إشكالية ثنائية اللغة الرسمية وغض النظر حتى عن التمايز ومواطن الاختلاف بين اللغة العربية والإنجليزية وإمكانات تعلمهما في السودان. ولعل من أخطر انعكاسات قضايا اللغة على عملية التكامل القومي في السودان، تلك المشروعات المضمرة للتعريب الشامل من بعض الأفراد والذي يجري تحقيقه – على حد تعبير عبد الله بولا- عبر حملة ضروس من الإساءات والنيل من قدر اللغات الأخرى. كما ظهرت في سطور بعض الأوراق التي قدمت في مؤتمر التفاعل بين الثقافات السودانية الذي عقد في الخرطوم عام 1979[9]. وتمثل مثل هذه المشاريع خطراً أفدح عندما تضمن في أجندة السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي على مستوى المؤسسات الرسمية وفي برامج الأحزاب السياسية مع تجاهل تام لمساندة وتطوير اللغات المحلية الأخرى. فإذا كان نشر اللغة العربية في الجنوب وفي جبال النوبة -حسب برنامج حزب الاتحاد الديمقراطي- يعتبر جهاداً أو ينظر إلى انتماء السودان القومي في إطار الهوية العربية على أساس أن العربية اكتساب الغالبية حسب برنامج نهج الصحوة لحزب الأمة، وعندما يوصي مكتب التوثيق التربوي بضرورة إلحاق الأطفال بالمدارس في المناطق الناطقة باللغات غير العربية في سن أبكر من رفاقهم في المناطق الناطقة باللغة العربية حتى لا تتمكن منهم العجمة [10]، فإن مثل هذه التوجهات تمثل خطراً حقيقياً على قضية التكامل القومي وتنعكس سلباً على توجهات المتحدثين باللغات الأخرى نحو اللغة العربية. لكل ذلك ينبغي النظر عند معالجة قضية اللغة في السودان في العوامل غير البنيوية المندمجة في العلاقة التي يقيمها الناطقون باللغات المختلفة مع بعضهم البعض. إن مما يعيق التكامل القومي، سلوك الأفراد المتمثل في الاستعلاء اللساني واعتبار اللغات المحلية الأخرى مجرد رطانات تعيق مسيرة الوحدة الوطنية مما يستوجب تخطيها كما يزعم أبو سم[11] ، وعندما لا يتم الاعتراف بلغة الآخر ويستعلي المتحدثون بالعربية – مثلاً-على المتحدثين باللغات الأخرى ويعتبرونهم غلف اللسان وبرابرة، يحدث التصادم بين أولئك وأولئك. وبالمثل عندما يتحدث الجنوبيون بعربيّتهم المتميزة، ويكونون عرضة للسخرية، تتطور عندهم اتجاهات معادية للغة العربية. إن معالجة هذه القضية تكمن في الاعتراف المتبادل بلغة الآخر

وأصالتها وقدرتها على صيانة ثقافته وتراثه. يتم مثل هذا الاعتراف عندما تتجاور وتتداخل هذه اللغات وتتفاعل مع التداخلات السكانية في إطار المكان (Spatial interaction) ليخلق نوعاً من القرابة بين اللغات المحلية المختلفة ويحدث تعديلاً في السلوك الاستعلائي للمتحدثين باللغتين العربية والإنجليزية.

إشكالية علاقة الدين بالدولة

ينظر البعض إلى الدين على أنه علاقة بين الإنسان مع ما هو فوق الطبيعة الإنسانية، وأن التجربة الدينية مسألة فردية لا تؤثر في الكل الاجتماعي. مثل هذه النظرة تقلل أو تتجاهل وربما ترفض الجوانب السوسيولوجية للدين. إلا أن الدين كنسق اجتماعي يدخل في علاقات تفاعلية مع الأنساق الاجتماعية الأخرى داخل المنظومة الكلية للمجتمع[12] ويعمل الدين كثقافة فرعية مثله مثل اللغة على تحديد هوية جماعة معينة. إلا أنه يختلف عن اللغة في تأثيره على الجماعات الثقافية أو العرقية؛ فقد تكون اللغة أشمل في تأثيره على تحديد الهوية للجماعة الثقافية كما هي الحال مع العرب المسلمين والمسيحيين في لبنان والذين تجمعهم اللغة العربية ويفرقهم الدين. وفيما يعتبر كل من العامل الديني والعامل اللغوي عاملين منفصلين من خيوط الثقافة إلا أنهما يرتبطان ببعضهما ببعض الأسباب. العامل الديني قد يعمل على انتشار اللغة في أوساط مجموعات لغوية جديدة تعتنق دينا موحى بلغة غير لغة المعتنقين الجدد كما كان الحال عندما اعتنق المحليون السودانيون الدين الإسلامي.

كثير من الدول تعلن عن هويتها الدينيّة. فنجد الديانة البوذية هي دين الدولة في مينمار ولاوس وتايلاند بينما نجد أندونيسيا ذات الغالبية الإسلامية تعترف بخمس ديانات رسمية. بعض الدول الأخرى لا تعلن عن هويتها الدينية فحسب، بل يرتبط اسمها بهذه الهوية وتعلن في دساتيرها عن دينها الرسمي. وقد تكون الممارسات السياسية والمعاملات الاقتصادية على هدى من دينها المعلن كما هي الحال في جمهورية إيران الإسلامية.

إن العامل الديني يعتبر من العوامل الهامة في إلهاب المشاعر القومية في الدول التي تتمتع بوحدة العقيدة الدينية. إذ أن العصبية الدينية في مثل هذه الدول تزيد العصبية الوطنية قوة. وإذا كان في أمة ما عصبية قومية "تجانس قومي" ونشأت فيها دعوة دينية، فإن تلك الدعوة تزيد من عصبيتها القومية [13]. مما يؤكد ذلك، التجارب التاريخية لحركة الديانة المسيحية بمذاهبها المختلفة والتي أثرت في الانقسامات القومية كما هي الحال في قيام كل من الفرنسيين الكاثوليك والفرنسيين البروتستانت

بذبح بعضهم البعض في القرن السادس عشر الميلادي وفي الصراع البروتستانتي الكاثوليكي بين إنجلترا وايرلندا.

مثلما أدت المذاهب المسيحية إلى كثير من الصراعات الدينية، كان للدين الإسلامي دور بارز في ظهور بعض الدول القومية وانفصالها عن دول غير إسلامية. فقد انفصلت دولة الباكستان عن الهند بعد جلاء الإنجليز من شبه الجزيرة الهندية عام 1947 وإثر الحركة التي قادها محمد إقبال عام 1948 م.

ومثلما يكون للعامل الديني أثره الفعال في التضامن القومي في الدول أحادية العقيدة، فإن الدول متعددة الديانات غالباً ما تعاني من صراعات دينية تهدد وحدتها الوطنية ما لم تتخذ تلك الدول ترتيبات تكفل تصالح الديانات وتعايشها في ظل التسامح الديني. ولا أدل على تصارع الديانات داخل الدولة الوطنية من التجربة اللبنانية وصراع الديانات في يوغسلافيا والصراع ما بين أرمينيا وأذربيجان في الاتحاد السوفيتي سابقا، والصراع المسيحي الإسلامي في الفلبين ،وبين البوذيين والهندوس في سريلانكاً. وباسم الدين وحسب معتقداتها ومواقفها من ديانات المجتمع الأخرى وفي وقت يصعب معه خلق كيان قومي خاص، اعتزلت بعض القبائل عن المجتمع الدنيوي ومارست حياتها بطريقتها الخاصة كما هي الحال مع الأميش الأمريكيين وغيرها من المجتمعات القبلية الدينية الصغيرة.

السودان من جانبه، كدولة تتعدد فيه الديانات، لا يخلو في توجهاته القومية من التأثيرات المختلفة للعامل الديني. وفي هذا الإطار قدم عون الشريف قاسم دراسة عن الدين والوحدة الوطنية أكد فيها أن الدين الإسلامي الذي جاء معبراً عن مرحلة وحدة البشر، يحارب كل الدعوات التي تفرق بين البشر على أساس الدين أو العرق أو المركز الاجتماعي، ويعمل على تلاقح الثقافات وتمازج الأجناس والأعراق. ويري أن الإسلام يتحدث عن القومية الإسلامية التي تحقق للمجموعة المحلية التوحد في إطار موضعها الجغرافي والثقافي دون إلغاء لشخصيات الشعوب وموروثاتها الإنسانية ومعطياتها التاريخية والحضارية ما لم تصطدم هذه المعطيات بمبادئها الأساسية ومع الذوق العام والخلق والمنطق. والإسلام بمزجه بين الدين والدنيا يحدث ثورة في طبيعة الفرد وفي طبيعة الجماعة ، يكتسب من خلالها الفرد الطبيعة الجماعية بحكم ما ترسب في ضميره من قيم الدين التي هي في جوهرها قيم الجماعة، "فارتقى بذلك إلى مرتبة (الفرد – المجتمع) أو (المواطن– الدولة) الذي هو جماعة في فرد ودولة في ضمير مواطن[14]. ويرى في السودان الحديث نموذجاً للرابط العضوي بين الإسلام وبين فعالية الشخصية القومية بما يمتاز به السودان من سمات بشرية جعل منها الإسلام متكافئة بغض النظر عن الأعراق والألوان[15].

ليس من شك في أن الدين الإسلامي كان له دور فاعل في جمع كلمة السودانيين المسلمين في بوتقة واحدة. ولاشك في أن الإسلام الصوفي والطرق الدينية التي انتشرت في السودان كان لها دور فاعل في التمازج القومي وهدم بنية التعنصر القبلي والإقليمي في السودان الشمالي المسلم. ولا شك في قناعة المسلمين بتعاليم الإسلام وبمبادئه السامية التي أوردها الباحث في دراسته حيال وحدة الإنسانية ولا يبقى سوى قناعة الآخرين من غير المسلمين الذين يشاطرون الوطن، بهذا الدور للديانة الإسلامية. المثقفون الجنوبيون يتوجسون من الإسلام السياسي الذي يبرر- كما يزعم فرنسوا بورجا - استعمال العنف ضد النظم السياسية التي تحرمه من الوصول إلى الساحة السياسية الشرعية[16]. ويرى رافائيل ك. بادال أن الإسلام كدين غالبية في الشمال يمكن أن يوفر في الظروف المواتية الإحساس السياسي بالجماعة الأمة، ويمكن أن يلعب دوراً كبيراً في التغلب على فجوة الجماهير- النخبة مما يساعد على صياغة الدولة القومية. إلا أنه يرى في الشريعة الإسلامية إشكالية أساسية تكمن في كيفية المواءمة أو التسامح مع الأقلية السكانية المركزة في الثلث الجنوبي من البلاد. ويرى أنها تتحيز في مجال الحريات المدنية وحقوق الإنسان ضد النساء وغير المسلمين. وفي هذا الصدد يستلهم بادال آراء بعض الباحثين المسلمين من أمثال عبدالله النعيم ليؤكد أن غير المسلمين من أهل الكتاب لا يتمتعون في ظل الدولة الإسلامية المحكومة بالشريعة الإسلامية إلا بحقوق أهل الذمة، وأن غير الكتابي لا حقوق له إلا تحت رخصة الأمان التي قد تمنح للمبعوثين والتجار مما يجعل وجودهم التاريخي في بلدان المسلمين من إملاءآت المواءمة السياسية[16].

إن النخبة الجنوبية المتأثرة بالثقافة الكنسية، لم يكتبوا عن إمكانية تفاعل الإسلام مع المعتقدات الشعبية الأفريقية على غرار ما كان يكتبه الزنجي الكاريبي المسيحي إدوارد ويلموت بليدن الذي انتمى إلى ليبيريا وطن المحررين العائدين إلى الجذور في أفريقيا. إن كتابات بليدن التي نشرها عام 1887 م في كتابه "المسيحية والإسلام والعرق الزنجي" تؤكد على القوة التوحيدية التي يعكسها الإسلام وقدرته على رسم مجتمع عادل وديمقراطي. لقد كان بليدن المسيحي المنجذب إلى الهوية الثقافية العربية الإسلامية، يبدي خيبته في الارساليين الأوربيين في أفريقيا ويعبر عن إعجابه بدور الإسلام كدين لا يحمل سموم العنصرية "Islam does not contain racial poison" ويقول: إن التوجه الإسلامي قد تم تعديله بشكل كبير في أرض الزنج (أفريقيا) لا بطريقة تحط من قدره لتتواءم مع الوثنية الأفريقية، ولكن بإعادة صياغة التقاليد المحلية حتى تتواءم طبيعة الإسلام المتسامحة مع الروح التصالحية التي تعتبر من سمات الزنوج الأفارقة[17]. وعندما ينظر للإسلام من غير المسلمين في

السودان من الزاوية التي ينظر منها بليدين وأمثاله، لن يشكل الإسلام عندئذٍ عائقاً في تكامل القوميات السودانية بقدر ما يكون عاملاً من العوامل التي تعزز الوحدة الوطنية.

التوازن التنموي كدعامة من دعامات الوحدة الوطنية

يختلف الباحثون في وجهات نظرهم حول أهمية العامل الاقتصادي في تدعيم الوحدة القومية أو تشتيتها. فالماركسيون يعولون على العامل الاقتصادي كمحرك أساسي لمسيرة التاريخ ووقائعه، ويعتبرون الحركة القومية مرحلة تاريخية من مراحل التطور نحو الأممية الناتج أصلاً من جدلية الصراع حول امتلاك وسائل الإنتاج. من جانب آخر، يرى البعض في بعض التجارب التاريخية تعليلاً على أولوية العوامل الأخرى كاللغة والدين والعرق على العامل الاقتصادي في قيام الدول القومية. فنجد هارولد لاسكي يرى أن القومية ليست متوقفة على العامل الاقتصادي، بل هناك عوامل أخرى محركة للقومية وطاغية على العامل الاقتصادي. ويرى في تفكك الإمبراطورية النمساوية – المجرية تضحية بالمصالح الاقتصادية، وانتصاراً لعوامل موضوعية أخرى كالعرق والثقافة[18]. ولعل ما يؤكد مثل هذا الزعم تضحية بعض الأقليات القومية بالمقومات الاقتصادية الضخمة التي قد تتمتع بها في ظل دولة متعددة القوميات كما هي الحال في التجربة الانفصالية للقوميات المختلفة في جمهوريات الاتحاد السوفيتي، ونضال الكويتيين لأسباب وطنية ليست من ضمنها وحدة الأصل أو العامل الاقتصادي للحفاظ على استقلال الدولة بعيداً عن الهيمنة السياسية لجمهورية العراق.

على النقيض من وجهة نظر لاسكي، نجد لدى هول كين (Hal Kane) ما يؤكد أولوية العامل الاقتصادي على العامل العرقي. يذهب كين إلى أن الصراع الذي يدور بين التوتسي والهوتو صراع اقتصادي في المقام الأول. مجموعة التوتسي كانت مميزة أكثر من الهوتو خلال فترة الاستعمار بتفضيلات اقتصادية وتعليمية. ويقول: إن المجموعتين ليستا مجموعات إثنية بقدر ما ترتبط التسمية بالخلفية الحرفية لكل منهما. تاريخياً فيما تقابل كلمة "التوتسي" "مالك الماشية"، فإن كلمة "الهوتو" تقابل كلمة "المزارع". ورغم أن المجموعتين تشتركان في اللغة الواحدة ولهما ديانة مشتركة، بجانب عمليات المصاهرة التي تتم بين المجموعتين، فقد اندلعت بينهما واحدة من أشرس الحروب الأهلية في أفريقيا بسبب الخلافات الاقتصادية. تلك الخلافات التي تحولت فيما بعد إلى استياء طبقي بين الفقراء والأغنياء أدى بدوره إلى مذابح بين الطبقتين الاقتصاديتين داخل كل مجموعة على حدة[19].

كذلك نجد الباحث الاقتصادي السوداني، محمد هاشم عوض يستعرض في دراسة له العديد من الأمثلة المعاصرة التي تؤكد أهمية العامل الاقتصادي كدافع لنزوع بعض الأقليات التي تتميز مناطقها بنصيب وافر من الثروة القومية، إلى الانفصال عن الدولة الأم. من هذه الأمثلة، الحركة الانفصالية التي قادها الجنرال أوجوكو عام 1967م في بيافرا ضد هيمنة الهوسة والفلاتة على مواردهم النفطية. وكذلك حركة الأكراد في شمال العراق للمطالبة بأنصبة عادلة من عائدات النفط الذي يتركز في مناطقهم. وبأسباب من تركز المعادن في منطقة كاتنجا من زائير، سعت المنطقة إلى الانفصال, ونجمت عن هذا المسعى حرب أهلية أدت إلى مقتل باتريس لومومبا وتعيين تشومبي رئيساً للوزراء[20]. إلا أن تجربة السودان في رأيه، تختلف عن تلك النماذج رغم أنها قد تتجسم في السودان بعد اكتشاف النفط في بانتيو. ويرى أن المشكلة الأساسية في هذا الصدد، تكمن في تركيز التنمية الاقتصادية في أواسط السودان وحرمان الأطراف من التطور الاقتصادي الموازي، وفيما نجم عن ذلك من تأثير سلبي على الوحدة الوطنية. ويرد الباحث مرتكزات الفوارق هذه، إلي السياسية الاستعمارية التي كرست مقومات الاقتصاد السوداني لخدمة أهدافها الاقتصادية الخاصة[21]. لتحقيق هذه الأهداف توسع الاستعمار في زراعة القطن في أرض الجزيرة ودلتا القاش. كما عمل على ربط مناطق إنتاج القطن بشبكة المواصلات الحديدية إلى موانى التصدير ببورتسودان ووادي حلفا. وبالمثل مد هذه الشبكة بمناطق إنتاج الصمغ العربي بكردفان[22]. ولأهداف سياسية تضمن ولاء بعض القطاعات السكانية، وتكرس مبدأ "فرق تسد"، عمدت السياسة الاستعمارية إلى خلق طبقة موسرة من زعماء العشائر والزعماء الدينيين، وخلق إقطاعيات زراعية محلية وأجنبية ترتبط مصالحها بمصالح الاستعمار القائم[23].

يناقش الكاتب استمرار سياسة التمييز الاقتصادي في مرحلة ما بعد الاستقلال، ويقول: إن حكومة عبود جعلت من سياسة التركيز على المناطق الأكثر تطوراً وتحديثاً في أواسط السودان مبدأ أساسيا في تنفيذ الخطة العشرية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للأعوام 1961-1971. فجاءت الاستثمارات في منطقة الوسط باستكمال امتداد المناقل ومشروع خشم القربة مع توجيه نسبة ضئيلة من الاستثمارات وبما لا تتجاوز مبلغ 3.3 مليون جنيه سوداني من جملة 565 مليون جنيه المعتمدة للخطة لتنمية أطراف البلاد في شكل إنشاء بعض المصانع في مناطق متفرقة كإنشاء مصنع البصل في كسلا والكرتون في أروما وتعليب الفاكهة في كريمة و واو والألبان في بابنوسة [24]. ويرى الباحث أن أول محاولة جادة في إطار تحقيق التوازن التنموي بين أقاليم القطر وتعزيز العدالة الاجتماعية وتوطيد الوحدة الوطنية، كانت ضمن دراسات وقرارات الهيئة القومية للتخطيط التابعة للاتحاد الاشتراكي التي

تقدمت بها في يناير 1976. إلا أن الخطة السداسية للتنمية الاقتصادية للأعوام 1977-1983 جاءت مغايرة لما جاءت بهذه الدراسات وتبنت السياسة المعروفة باستراتيجية "رأس الرمح" في التنمية وبحيث تم تركيز التنمية في الوسط في مشروع الرهد ومصانع السكر في عسلاية وكنانة[25].

من هذه الدراسة التي قدمها محمد هاشم عوض، نستطيع أن نؤكد على دور العامل الاقتصادي وأهميته كعنصر موضوعي في البناء القومي وتدعيم الوحدة الوطنية متى ما كان مبنياً على أسس عادلة بين الأقاليم المختلفة. وأن التنمية الاقتصادية في السودان شابها كثير من التحيز الإقليمي الذي نجمت عنه صراعات وأحقاد اجتماعية تمخضت عنها حركات إقليمية ذات طابع سياسي كحركة الأنيانيا في الجنوب، ومؤتمر البجا في الشرق، وسوني في الغرب، وجبهة نهضة دارفور، واتحاد عام جبال النوبة. وما لم يعاد النظر في السياسات التنموية وبما يكفل التوزيع العادل لكل أقاليم السودان، ستظل المشاعر القومية والإحساس بوحدة الوجدان الوطني في السودان، محفوفة بمخاطر التوجهات الانفصالية التي تهدد الوحدة الوطنية والتكامل القومي. وما لم يحدث تغيير جذري في سياسة تسخير الثروات القومية لخدمة مثلث الوسط إلي تعميمها لخدمة كل السودانيين، ستظل الأحقاد والإحن من المؤشرات الكامنة في توجهات الأطراف نحو المركز. وقد يزداد الأمر سوءاً عندما يتم تدويل مثل هذه المشكلة ويتم ربطه بقضايا حقوق الإنسان ويستدعي نوعاً من التدخل الخارجي. وفي هذا الصدد وضمن دراسة حديثة لمايكل رنر، نجده يؤكد مثل هذا التدخل الخارجي. يرى رنر أن كثيرًا من الصراعات الداخلية والحروب الأهلية تربط بشكل ما بمسألة الموارد الاقتصادية وهيمنة قطاعات سكانية معينة عليها، وتوجيها لتسليح نفسها ضد القطاعات الأخرى التي تطالب بأنصبة عادلة في هذه الموارد. وهذه العملية حسب رأيه، نهب غير مشروع. يقول رنر: إنه في عالم ما بعد الحرب الباردة، أصبحت الصراعات على الموارد الاقتصادية بديلاً عن الصراعات الأيديولوجية وتربط في كثير من الحالات بالطموحات الخارجية [26].

إن ما تقدم من تحليل يؤكد أهمية العامل الاقتصادي في معالجة التكامل القومي، إلا أننا نصر على أنه ليس كافياً لخلق الانسجام النفسي بين التعدديات المتنازعة. إن العداوات القبلية والجهوية قد تكون مصدرها الفوارق الاقتصادية، إلا أن المساواة الاقتصادية وما يتبعها من عدالة في توزيع الثروة، قد تؤدي إلى مزيد من العداوات في ظل سيادة مفاهيم التفوق والاستعلاء المرتبطة بالأنوية والنرجسية العرقية والقبلية. يقول برتراند راسل: إن هناك مشاعر غريزية تخلق العدوات بين الأعراق وتربط المشاعر بالخوف من كل ما يهدد استقرار نظم العلاقات القائمة [27]. إن مطالبة المستضعفين اقتصادياً بالعدالة والمساواة مع المهيمنين على الثروة، لا يعني بالضرورة زوال العداوة بين الطرفين. ولا يعني

تحقيق هذه المطالب بالضرورة شيوع المحبة والتآلف والانسجام بينهما. إن البيض في الولايات المتحدة أصبحوا أكثر عدوانية تجاه السود عندما طالب السود بتحقيق المساواة بينهم وبين البيض[28] وقد يحدث في الحالة السودانية أن يتحول الشمال إلى ممارسة نوع من العدوانية تجاه الجنوب ما لم يتم الاعتراف بالمساواة الكاملة بين الطرفين ويقتنع الطرفان بهذه المساواة ويكون سلوك الأفراد في كل جانب على هذا الأساس.

الخلاصة:

توصلت هذه الدراسة إلى أن قضية اللغة في السودان والمتمثلة في رسمية اللغة، لا تشكل إلا قدرا يسيرا من الأهمية في مسألة التكامل القومي في السودان. وأن من أخطر انعكاسات قضايا اللغة على عملية التكامل الوطني في السودان، تلك المشروعات المضمرة للتعريب الشامل من بعض الأفراد والذي يجري تحقيقه عبر حملة ضروس من الإساءات والنيل من قدر اللغات الأخرى. وتمثل مثل هذه المشاريع خطراً أفدح عندما تضمّن في أجندة السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي على مستوى المؤسسات الرسمية مع تجاهل تام لمساندة وتطوير اللغات المحلية الأخرى. وإن مثل هذه التوجهات تمثل خطراً حقيقياً على قضية التكامل القومي. لكل ذلك ينبغي النظر عند معالجة قضية اللغة في السودان في العوامل غير البنيوية المندمجة في العلاقة التي يقيمها الناطقون باللغات المختلفة مع بعضهم البعض.

إن معالجة هذه القضية تكمن في الاعتراف المتبادل بلغة الآخر وأصالتها وقدرتها على صيانة ثقافته وتراثه. يتم مثل هذا الاعتراف عندما تتجاور وتتداخل هذه اللغات وتتفاعل مع التداخلات السكانية في إطار المكان (Spatial interaction) ليخلق نوعاً من القرابة بين اللغات المحلية المختلفة ويحدث تعديلاً في السلوك الاستعلائي للمتحدثين بلغة معينة تجاه المتحدثين بلغة مغايرة.

وتؤكد الدراسة على أن العامل الديني يعتبر من العوامل الهامة في إلهاب المشاعر القومية في الدول التي تتمتع بوحدة العقيدة الدينية. وأن التوجه الإسلامي ينبغي ألا يحط من قدره لتتواءم مع الوثنية الأفريقية، ولكن ينبغي إعادة صياغة التقاليد المحلية حتى تتواءم طبيعة الإسلام المتسامحة مع الروح التصالحية التي تعتبر من سمات الزنوج الأفارقة. وعندما ينظر للإسلام من غير المسلمين في السودان من هذه الزاوية، لن يشكل الإسلام عندئذٍ عائقاً في تكامل القوميات السودانية بقدر ما يكون عاملاً من العوامل التي تعزز الوحدة الوطنية.

تؤكد هذه الدراسة على دور العامل الاقتصادي وأهميته كعنصر موضوعي في البناء القومي وتدعيم الوحدة الوطنية متى ما كان مبنياً على أسس عادلة بين الأقاليم المختلفة. وما لم يعاد النظر في السياسات التنموية وبما يكفل التوزيع العادل لكل أقاليم السودان، ستظل المشاعر القومية والإحساس بوحدة الوجدان الوطني في السودان محفوفة بمخاطر التوجهات الانفصالية التي تهدد الوحدة الوطنية والتكامل الوطني.

هوامش البحث:

---

(1) بيار أشار، سوسيولوجيا اللغة، تعريب: عبد الوهاب تزو، بيروت، منشورات عويدات، 1996، ص ص 14،15.

(2) Fellmann J. D., Getis, A, & Getis, J, Human, Geography: Landscape of Human Activities, 7th ed., NY., McGraw-Hill, 2003, p140.

(3) Ibid., p.142.

(4) Ibid.p.43.

(5) للمزيد حول هذه النظرية، أنظر:

Deutch, K.W., Nationalism and Social Communications, Cambridge, M.I.T. Press,1966, p.100-108.

(6) عشاري أحمد محمود، "جدلية الوحدة والتشتت في قضايا اللغة والوحدة الوطنية في السودان"، في: العجب أحمد الطريفي (محرر)، دراسات في الوحدة الوطنية في السودان، ص ص141-142.

(7) المرجع السابق ، ص ص 149- 152 .

(8) Fellmann., Op.Cit., p.159.

(9) عبد الله بولا، شجرة نسب الغول في مشكل الهوية الثقافية وحقوق الإنسان في السودان:أطروحة في أن الغول لم تهبط إلينا من السماء، مجلة مسارات جديدة،إصدار إعلام لواء السودان الجديد، أسمرا، العدد الأول ، أغسطس، 1998، ص 53.

(10) أنظر: عشاري أحمد محمود، " أوضاع اللغات الأقلية ومستقبلها في السودان "ندوة الأقليات في الوطن العربي ن الجمعية العربية للعلوم السياسي وقسم العلوم السياسية بجامعة الخرطوم ن 28 فبراير إلى مارس 198، ص ص 11-14 .

(11) أبوسم، التعدد الثقافي وقضية الوحدة الوطنية في السودان، مجلة الثقافة السودانية، العدد 12، نوفمبر 1979، ص 85.

(12) محمد أحمد بيومي، علم الاجتماع الديني، الإسكندرية، دار المعارف الجامعية، 2003، ص 47.

(13) عمر فروخ ،عبقرية العرب في العلم والفلسفة ، بيروت ، المكتبة العصرية ،ط4، 1985، ص 195.

(14) عون الشريف قاسم،" الدين والوحدة الوطنية " في: العجب أحمد الطريفي، (محرر)، دراسات في الوحدة الوطنية في السودان، ص ص 132-134.

(15) نفسه.

(16)فرانسوا بورجا، الإسلام السياسي: صوت الجنوب، ترجمة: لورين زكرى، دار العالم الثالث 1972، ص 71.

(16) رافائيل ك. بادال، "قيود النظرية والممارسة الديمقراطية في السودان"، ترجمة: مجدي النعيم، في:حيدر إبراهيم على (محرر) ، الديمقراطية في السودان: البعد التاريخي والوضع الراهن وآفاق المستقبل ، القاهرة، مركز الدراسات السودانية، 1993، ص ص 118-121.

(17) أنظر :

Hollis, R. Lynch, Selected Published Writings of E.W. Blyden, London, Black spokesman, Frank Cass &Co., 1971, pp. 278, 287-288.

(18) لاسكي، هارولد، أصول السياسة، ترجمة: إبراهيم لطفي ومحمود فتحي، القاهرة ، دار المعارف، 196، ص 120.

(19) Kane, H. The Hour of Departure: Forces that Create Refuges and Migrants, Worldwatch 125, June 1995, p.14.

(20) محمد هاشم عوض، "السياسات الاقتصادية والوحدة الوطنية " فى: العجب أحمد الطريفى، (محرر)، دراسات فى الوحدة الوطنية فى السودان، مجلس دراسات الحكم الاقليمي، جامعة الخرطوم، 1988، ص ص102-103.

(21) المرجع السابق.

(22)عبد العزيز كامل، دراسات في الجغرافيا البشرية للسودان، المنظم العربية للتربية والثقافة والعلوم، القاهرة، دار المعارف بمصر، 1972،ص 113.

(23) محمد هاشم عوض، مرجع سابق، ص106- 108.

(24) المرجع السابق، ص 110.

(25) للمزيد حول هذه السياسة، أنظر: المرجع السابق، ص 112.

(26) Renner, M.," Breaking the Link Between Resources and repression" in: C. Flavin (ed), State of the world 2002, N.Y., London, W.W. Norton & Co., 2002, p149.

(27) Russell, Bertrand, Mortals and others, Vol. 2, N.Y., The Bertrand Peace Foundation Ltd.,1989, p.31, 32.

(28) Ibid.